الاتحاد العثماني ١٣٢٦

قيمة الاشتراك

في بيروت عن سنة اربعة مجيديات
وفي سائر الجهات : ليرة عثمانية

تدفع سلفاً

ثمن النسخة — متاليك واحد

تفاوض الادارة باجرة الاعلانات

المكاتبات

باسم صاحب الاتحاد : احمد حسن طباره

عنوان التلغراف : جريدة الاتحاد

العدد [illegible] الاربعاء ٢٠ شوال سنة ١٣٢٧ و ٢٩ تشرين اول ش سنة ١٣٢٥ و ٣ تشرين الثاني غ سنة ١٩٠٩ السنة الثانية

حكومتنا الحاضرة والغابرة

الاسلام مصدر المدنية الحق

بعثت نظارة الداخلية بلاغاً عمومياً الى جميع الولايات هذا تعريبه :

ان ما ارتكبته الادارة السابقة من سوء الاستعمالات التي لاتدخل تحت عد وحصر والقانون الباطلة التي كان يذهب اصحابها الى ان الاحكام الاسلامية هي التي صيرت الدولة العلية العثمانية دولة معادية للملل الاجنبية والمدنية الحاضرة كل ذلك قد اوغر علينا الصدور وسبب عدم الثقة بنا في اوروبا وطالما شاهدنا نتائج هذه الحالة وتأثيراتها في المسلك الذى كان يتخذه بعض سفراء الاجانب وقناصلهم منافياً لحقوق الولاء

اما وقد اعلنت الادارة المشروطة ورسخت قدمها في الممالك العثمانية فقد زالت تلك القانون الباطلة واقتنعت الافكار العمومية في اوروبا بان الحقوق العمومية العثمانية قد اصبحت منطوية على المعالي الانسانية كالعدالة والحرية واعظم برهان على هذه القناعة الوجدانية ماحدث من التحول في علائقنا مع دول اوروبا المتمدنة

فمن نتائج هذا التحول السعيد ودلائله المشكورة ان دولة النمسا قد صرحت لدى مشاهدة رسمية ان الحكومة العثمانية لما حق بادعاء المساواة مع غيرها في الحقوق العمومية المرعية لدى الدول المتحدة وبطلب الغاء اصول المعافيات والاستثنائيات التي ادت اليها المساعدات الممنوحة قبلاً من السلاطين العثمانيين · كما ان سفير روسيا في الاستانة بعث ببلاغ عام الى عموم مأموري دولته الموجودين داخل بلاد الدولة العلية حضهم فيه على التزام خطة قويمة مع الحكومة التركية الحرة وابان لهم ان اصول الاستثناء التي تقضي بها العهود القديمة لابد من رفعها وحثهم على اجتناب توليد اختلافات جديدة او اذكاء نار الاختلافات الموجودة ودعاهم الى الاعتناء بحل وفصل مايحدث من المسائل بمذاكرة المأمورين المحليين توًا وحذرهم من بقائها تحت المخابرات المتمادية والاهم من ذلك انه حضهم على ان لا يشجعوا مكلفي الاجانب على التخلص من اداء الرسوم والتكاليف المديونين بها الحكومة العثمانية

فهذا المسلك الجديد الذي هو عين الحق والحقيقة يقضي على مأموري الدولة العثمانية كافة ان يعتنوا دائماً برعاية قواعد الحقوق العمومية التي وضعنها والحمد لله الحكومة الحاضرة موقع التطبيق لاننا نستجلب بها ولا شك جميع الدول الحرة المتمدنة الينا ونستبق حرمتها وولاءها ولا على ان الفقهاء الكرام دونوا لحقوق البشر وحفظ الاموال والارواح اسساً قويمة متينة وفقاً للقانون المبين وذلك من قبل ان لم بها اوروبا وتقدرها وتذيعها بكثير من السنين · فعليه ينبغي على كل مأمور من مأموري الدولة ان يعلم ان حقوقنا العمومية لا تجيز تحصيل حبة واحدة ولا تعيين جزاء على احد الا اذا كان ثمة صراحة قانونية وان لايذهل عن هذا الامر قطعياً كما ينبغي عليكم بحسب وظائفكم الاصلية المترتبة على عهدة درايتكم وحميتكم ان تراقبوا حالة المأمورين في هذا الموضوع مراقبة دائمة جدية

ولما كانت احكام الشرع الشريف تقضي على مأموري الدولة بان يعاملوا المكلفين وارباب المصالح بكل حلم ولين وكان الاجانب المقيمون في البلاد العثمانية عبارة عن ضيوف اموال بلادنا اعتماداً على ماعندنا من كرم الضيافة ومعهم اموالهم واعمالهم والقانون المبين يأمرنا باكرام الضيف فعلى مأموري الدولة العلية ان يعتنوا بتحصيل جميع الرسوم والتكاليف المديون بها الاجانب وان لا يتوسعوا بتفسير الاصول الاستثنائية التي يستفيد بها الاجانب حالاً في البلاد العثمانية لئلا يبلغوا بذلك درجة الافراط ومن الواجب عليهم ايضاً عند المبادرة الى ايفاء هذه الوظيفة ان يبذلوا الجهد باجراء مايلزم من الحرمة والملاطفة للاجانب لاننا مديونون لهم بذلك ديانة وانسانية باعتبارهم ضيوف الامة علاوة على مالكل شخص من سكان البلاد العثمانية من حق التمتع بالحقانية القطعية المطلقة

اما تفاصيل الاجانب فيلزم تطبيق نفس هذه القواعد عند كل مناسبة تجرى بيننا وبينهم لانه قد مضى الزمن الذي كان ممنوعاً فيه على مأموري الدولة الاختلاط فعلاً مع هؤلاء القناصل كما مضى الوقت الذى كان ينظر اليوم فيه نظر الاخصام او نظار مأموري دول لا يبالى بها · ولما كان هؤلاء الذوات معدودين من الضيوف المكلفة بالوظائف الموجبة للافتخار بما يقومون به في بلادنا من خدمة دولهم المصافية لنا وكان من اللازم اعتبارهم من قبيل رفقاء المسلك المكلفين بغير الوظائف الملكية واذ كانت وظائفهم لا يمكن تأليفها مع المنافع المكلف بها مأمورو الدولة العثمانية فينبغي ان تكون المناسبات معهم دائماً صميمية · فاذا حدث اختلاف يقتضي بذل منتهى الاستطاعة بملافاته بالذات او حسمه بعد المخابرات توًا وتفهيم اولئك القناصل بان مقصدكم عبارة عن تأمين رعاية الحقوق المكلفين بالمحافظة عليها وانكم تودون من صميم الفؤاد عدم الانفصال عن دائرة الحقانية والعدالة ومقتضيات المحبة والولاء · وبما ان الغاء العهود القديمة التي يعود رفعها على الدولة العلية العثمانية بالنفع والحيثية يتوقف قسماً على حسن فهم هذه التعليمات والعمل بموجبها فالمنتظر بكمال الالحاح من حميتكم المسلمة ان تجتهدوا بالعمل بموجب ذلك هذا ما اقتضى بيانه ٠هـ

الناظر الاستعلام عن سوآلاتنا المذكورة من ذالك المرجع الاعلى الحاج زكريا فتوح

السرقة في السكة الحديدية

ذهبت الى دمشق لبعض اشغال تجارية وشحنت في السكة الحديدية مايين كيلو من الصنوبر المكسر من لبنان وبعد وصولي الى الشام باربعة ايام حضرت لمحطة البرامكة اتفقد وصول المشحون فاذا باكياسه مفتوقة ومأخوذ منها الصنوبر مع الي واضع كل كيس ضمن كيسين سواء احتراساً على لرزق فقلت لمن اتى لتسليمي الصنوبر الذي يسمى رشيد انا ان الصنوبر ناقص وانا لا استلمه دون قبان فكلمني بغضب انه لا يعنيه من هذه الامور خذ رزقك واذهب دون مراجعة وان كنت تيقن فادفع اجرة القبان ريالا مجيدياً ونظرا لسلامة ضميري كنت علمت على ورقة الشحن بانني استلمتها تماماً قبل رؤيتها فلم يعد لي من كلام اقوله فراجعته باللطف فاجابني بالفظاظة والاهانة ولولا قليلا لاهان كرامتي بعدان سرق مالي فاخذت الصنوبر واتيت به الى محل اقامتي واستحضرت قبان البلدية وقبنته فوجدته ناقصاً سبعة ارطال واربعة اواق فما هذه الامانة الموجودة مع هذه السكة ومع بعض شغيليها الذين ينهبون اموال البشر ولا يخافون الله ولا يستحيون من الناس فاتيت بادراج قصتي هذه على صفحات جريدتكم الغراء ليعلم بها اهالي ولايتي سورية و بيروت ومتصرفية جبل لبنان

بيت مريه حسين بن حسين رشيد

الروزنامة الاهلية

في بيروت

لسنة ١٣٢٧ و١٣٢٨ هجرية
و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ مالية
و ١٩١٠ فرنجية

ظهرت لعامها الثاني بحلة وردية باللغات الثلاث العربية والتركية والافرنسية تنبئ عن طلوع الشمس وغروبها للساعة العربية والافرنجية ووقت الامساك في شهر الصيام وقد حازت في عامها الاول الثقة العامة في الضبط والاتقان وذلك بغنينا عن الاسهاب في تكوينها البديع تحدول في ظاهرها من كل فن خبراً ، لما في كل يوم حكمة ، معلقة على كرتونة موقع عليها الجدول لموافقة التواريخ بطريقة اعجبت كل من شاهدها من حيث الترتيب والسهولة ورياضة النظر ، يخفق فوقها العلم العثماني المظفر ، ذات ازهار جميلة ملونة مابين اخضر وابيض واصفر واسود واحمر ، مزركشة بالذهب وهي كفال ايها بعض واصفيها

وليس الوصف يبلغ ما حوته
وابلغ وصفها هو ان تراها

ثمن النسخة الواحدة ٣ قروش ويحسم لبائعين ١٥ في المائة والمخابرة مع المطبعة الاهلية في بيروت

المدير المسؤول احمد حسن طباره

الاستانة العلية

جاءتنا رسالة بتوقيع ٥٨ طالباً من طلاب العرب في مدارس الاستانة العليا كالملكية والحقوق والهندسة والطبية والزراعية وهذا نصها مع حفظ الامضاآت رعاية لضيق المقام :

لا تعلو الامم الا اذا قدّرت قدر رجالها ، ولا يستقيم لها امر الا اذا وضع الشيء في موضعه وعهد به الى الاكفاء ، والان قد خلا محلان من مبعوثي حلب واصبح من الضرورة ان تجري انتخابات جديدة لانتقاء اثنين ينوبان عن الولاية المذكورة بدلا من المبعوثين اللذين تخليا من هذه الوظيفة . ومن الضروري ايضاً ان يكون احدهما من المسيحيين لان ولاية عربية كحلب يكون لها احد عشر مبعوثاً ولا يكون احدهم من المسيحيين لما لا يحسن تفسيره ولا يليق بعنصرنا العربي الذي ما استطاع ان ينشر لغتنا ويوحد العناصر على كثرة اختلافها ويجمعها كلها عربية الا بما ابداه من العدل والمساواة والحرية والاخاء في كل محل خفق لواؤه فيه

ومعلوم ان اهم شرط في وظيفة المبعوثية ان يكون المبعوث العربي صاحب قلم بليغ ولسان فصيح في التركية والعربية معاً ليستطيع ان يقوم بخدمة امته فيكون نافذ الكلمة بين زملائه وسائر رجال العقد والحل مع معرفته ما تحتاج اليه الولاية التي انتخبته ولا نرى من هو اجدر بهذا المقام من الكاتب الفاضل والوطني الحر زكي بك مغامز من روءساء تحرير جريدة « صباح » التركية واستاذ اللغة العربية في مدرسة مرجان الاعدادية . وحضرته من الذين اتفق الكتاب الفضلاء على فضله وسعة اطلاعه واجادته في اللغتين وما عهد اليه من وظائف التحرير في اكبر جرائد الاستانة منذ ثماني عشرة سنة ومكاتبته (المؤيد) و (اللواء) سنين عديدة من جملة الادلة البليغة على فضله . وعدا ذلك فقد كان حضرته في عهد الاستبداد الذي اعدائه حتى ذاق من مظالمه كل ضروبها وبقي ثابت العزم لا تغيره الحوادث وكان موضعاً لاحترام الجميع واذا تأمل العربي يرى ان الاتراك والاروام وغيرهم من العناصر العثمانية لم ينتخبوا مبعوثيهم لا من هؤلاء الشبان المحررين الفضلاء فنحن تلامذة العليا والناشئة الجديدة لامتنا العربية نطالب من اخواننا الحلبيين مسلمين ومسيحيين واسرائيليين وليس عندنا تفريق بل كلنا من امة واحدة نطلب من اولئك الاخوان بدافع الحب الوطني والغيرة الملية ان يتفقوا على انتخاب هذا الفاضل مواطنهم الكريم ويبرهنوا على حبهم الاوطان والمنافع العمومية بانتخابه فان وجود مثله بين زملائه مبعوثي العرب يزيد في قوتهم فتزداد الخدمة للاوطان والله ولي التوفيق

مسألة السويس

تشتغل النوادي السياسية اليوم بمسألة ترعة السويس واطالة اجل امتيازها الى اربعين سنة ابتداء من عام ١٩٦٩ ، وقد تضاربت الاراء في ذلك واصبحت حديثاً للمصريين وافاضت فيها الجرائد فمن قائل ان اهتمام الشركة هذا الاهتمام بهذا البحث سابق لاوانه جدا وهو يدل على طمعها وجشعها ورغبتها في التهام اموال المصريين والاستئثار بخيراتهم ومنافعهم واحرامهم من جنى ما زرعوه من حفر هذا القنال ببذار دماء ابنائهم وافلاذ اكبادهم

وقال آخرون ان اولي الشأن في انكلترا ومصر انسوا من المصريين نهضة الى المعالي وطلباً للعلوم ومطالبة بانشاء مجلس نيابي فيخشى ان يشتد ساعدهم وتقوى عصبيتهم فيصبح طلبهم الجلاء ذا صبغة رسمية ويلاقي قبولا لدى بعض الدول الاوربية فتضطر انكلترا الى اجابة مطالبهم صاغرة او انها تضيف الى متاعبها الكثيرة متاعب جديدة بوضع مصر تحت حمايتها اسماً وفعلا وهذا ما لا ترضاه لنفسها في زمن من الازمان

وقال غيرهم بل ان هذه المفاوضة ليست الا وسيلة لتثبيت قدم انكلترا في مصر حتى تصبح بمأمن على طلاب الجلاء متى جاء الاوان المناسب لعرض هذه المطالب على بساط البحث والمناقشة فتكون لها حجة في البقاء

وقال غيرهم ان الامتيازات الاجنبية ووجود المحاكم المختلطة وشركة الانكليز للقطر في ادارة شؤون السودان كلها بواعث قوية على بقاء انكلترا في مصر وليس لذوي الشأن هنالك دخل في مباحث الشركة الخصوصية

وها نحن ننشر المواد التي ابرمت بين الحكومة المصرية وشركة القنال والتي قامت الامة المصرية على قدم وساق تعترض عليها وتؤكد انها مجحفة بحقوق المصريين ، ولذلك اثرنا نشرها ليكون القراء على علم تام بهذه المسألة الخطيرة وهذا نص المواد :

المادة الاولى : قد صار تمديد اجل امتياز الشركة العامة لقنال السويس الذي كان موعد انتهائه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ في حالة ما اذ لم يتم اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة الى ٣١ دسمبر سنة ٢٠٠٨

المادة الثانية : في المدة التي تبتدي من اول يناير سنة ١٩٦٩ الى ٣١ دسمبر سنة ٢٠٠٨ يكون تقسيم صافي الايراد او الارباح السنوية بواقع ٥٠ في المئة للحكومة المصرية و ٥٠ في المئة للشركة وذلك مع مراعاة الشروط الاتية :

اولاً : اذا نقص صافي الايراد او الارباح السنوية في سنة ما عن ١٠٠ مليون فرنك يكون للشركة حق الاستئثار بمبلغ ٥٠ مليون فرنك ولا تأخذ الحكومة المصرية الا ما تبقى بعد هذا المبلغ

ثانياً : اذا كان صافي الايراد او الارباح السنوية مساوياً او اقل من ٥٠ مليون فرنك في سنة ما يخص كل هذا الايراد وهذه الارباح للشركة . وهذا التقسيم يقضي بان تترك الحكومة المصرية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٦٩ الخمسة عشر في المئة المخصصة لها بمقتضى المادة ٦٣ من قانون الشركة

المادة الثالثة : في مقابل تمديد اجل الامتياز تتعهد الشركة ان تدفع للحكومة المصرية في القاهرة مبلغ اربعة آلاف جنيه مصري اي ١٠٣٩٩٠٠٠ فرنك في اربعة مواعيد متساوية وهي ١٦ دسمبر سنة ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣

والمادة الرابعة : وتتعهد الشركة عدا ذلك ان تدفع للحكومة المصرية من صافي الايراد او الارباح جزءاً من المئة تدفع في اول سنة ١٩٢١ بالنسبة الاتية

٤ في المئة من سنة ١٩٢١ لنهاية ١٩٣٠ و ٦ في المئة من سنة ١٩٣١ لغاية ١٩٤٠ و ٨ في المئة من ١٩٤١ لغاية ١٩٥٠ و ١٠ في المئة من اول سنة ١٩٥١ الى ١٩٦٠ و ١٢ في المئة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ويكون تقدير الجزء من الارباح الذي تأخذه الحكومة المصرية على حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين وبدون اقل اختلاف ويدفع هذا الجزء في نفس مواعيد دفع هذا النصيب

المادة الخامسة : في تسوية الحسابات التي تعقد في سنة ١٩٦٨ لتقدير هذا الجزء الذي تأخذه الحكومة المصرية بمقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق تكون القروض في هذا الحساب (الا القروض المعقودة بعد سنة ١٩١٠) مخصصة لاصلاحات الترعة ومرافقها التي تتم في سنة ١٩١١ مع مراعاة ان مجموع الفوائد والاستهلاك يوزع بنسبة سنوية واحدة طول مدة هذه القروض

وبعد مراعاة هذا الشرط يكون تقدير الجزء الذي يخص الحكومة على حسب القواعد المتبعة في تقدير ارباح الصبة المساهمين وتدفع في نفس مواعيد هذه الحصص

المادة السادسة : تؤخذ الخمسون في المئة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز من مجموع رأس مال الشركة بعد ان يرجع القنال الى الحكومة على حسب الشروط المدونة في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦

المادة السابعة : تقبل الشركة ان يكون في مجلس ادارتها بالبورد ما يخص الحكومة المصرية من المصالح بسبب اشتراك الحكومة في فوائد القنال . وبناء على ذلك فقد اتفق الطرفان بناء على طلب الحكومة المصرية ان يكون لها ثلاثة مندوبين على الاكثر لتنتخبهم ويعينون من قبل الجمعية العمومية للشركة على حسب القواعد المرعية

المادة الثامنة : بناء على طلب الشركة تقبل الحكومة ان تأخذ على نفسها بعد انتهاء مدة الامتياز دفع مرتبات التقاعد والاعانات والمعاشات التي تنشأ من تنفيذ اللوائح المطبقة لا ن على الموظفين والبحارة والعمال وقد سلمت صورة من هذه اللوائح للحكومة

المادة ٩ : تتعهد الشركة ان تنفذ سية المستقبل بنفسها وعلى نفقتها اعمال الادار ، والاصلاح التي تراها نافعة ومفيدة لجعل منافذ القنال في جهة السويس في حالة حسنة

وتقبل ايضاً ان تأخذ على نفسها نفقات اعمال التطهير في ميناء السويس التي تباشرها الحكومة المصرية لتعميق مدخل القنال يشترط ان لا تزيد هذه النفقات عن ٩٠ الف جنيه مصري اي مليونين و ٣٣٠ الفاً و ٧٠ فرنكاً

المادة ١٠ : قد صار الاتفاق على ان جميع العقود والاتفاقات التي تمت قبل تاريخه بين الحكومة والشركة تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز سواء كان ذلك مباشرة اولاً مطبقة على مدة الامتياز بحسب تمديدها في الاتفاق الحاضر

المادة ١١ : لا يصادق على هذا الاتفاق ولا تسري احكامه الا بعد ان تصادق عليه الجمعية العمومية لمساهمي الشركة

حوادث محلية

تصريحات ناظم باشا

بشأن البلدية

لم يكد يصدر الاتحاد امس حتى استدعانا واليها الناظم لناديه وكاشفنا برأيه في مسألة البلدية فقال لنا ما خلاصته :

قرأت ما نشرتموه الان في الاتحاد وانا منذ حضوري الى بيروت رأيت البلدية مهملة والشكاوى عليها كثيرة واصلاحها يحتاج الى اموال وفيرة غير اني رأيت الثقة فيها قليلة فلا يمكن ان نعقد قرضاً كبيرا وحالتها كما ترى ، والناس ينتظرون مني اصلاحاً عاجلا فلذلك رأيت ان اكلف بعض الاعضاء الاستعفاء بصفة خصوصية لا رسمية كما قيل وهذا التكليف مألوف عند اكثر الامم حرية حتى في الحكومات الجمهورية لكن للعضو الخيار في قبول الاستقالة وعدمها ، وليس للحاكم اجباره عليها

قال : ويعلم الله ان ليس لي من غرض او غاية سوى المصلحة العمومية واصلاح البلدة والبلدية فان كان الاهلون في راحة من البلدية فانا مرتاح — ان اريد الا الاصلاح ما استطعت — واني اعتقد ان في البلدية اناساً من ذوي الحيثيات ، واذا تجدد الانتخاب فانهم سيعودون بالطبع اذ لا غنى للبلدة عنهم ، على ان تجديد الانتخاب يسبب لي قيلا وقالا كثيرين خصوصاً وقد قيل لي ان الانتخاب الاول قد استعمل فيه الاكراه والطرق غير المشروعة قال : اما توحيد البلدية فليس لي الان به فكر (وان كنا نحن نجنح اليه لما فيه من عظيم الاقتصاد والتوفير على البلدية مع تفويض الرياسة لاي كان كما صرحنا به غير ما مرة)

ذلك ما كاشفنا به الوالي فان كان لاحد اعتراض عليه فليبده على صفحات هذه الجريدة ، وعندنا انه قد كان الاولى بحضرة الوالي عدم تكليف احد من الاعضاء بالاستعفاء فاما حل المجلس بالكلية ان كان فيه ما يستلزم الحل واما الاجبار على الاصلاح والانتظام اذ لا ينكر احد ان البلدة والبلدية في حاجة شديدة اليها اذ لم نر فرقاً بين حالها في زمن الاستبداد وزمن الدستور

واخبرنا سعادة يوسف افندي الهاني احد الاعضاء الخمسة المستقيلين من الدائرة الشرقية فقال :

انا وان قدمنا استقالتنا لكن الوالي لم يرض بها ، وشاهدنا بيده امراً جديداً اخذه من الوالي بعدم قبول استعفائهم وبلزوم مباشرتهم اشغالهم

عودة الماء

والتحذير من شربها لاول نزولها

جاءنا من رئيس البلدية الاولى ما نصه :

حيث ان مياه نهر الكلب سيصير اسالتها نهار اليوم (الاربعاء) وبما ان فضلة الماء الراكدة في الاوعية والقساطل مدة ستة ايام اصبحت مضرة بالصحة العمومية فعلى الاهلين الامتناع عن شرب الماء الجديد وتركه يسيل بدون انتفاع مدة خمس ساعات وعليه صار اعلان الكيفية

افادتنا شركة الماء بان المياه عادت الى مجاريها من ليلة امس وانه قد نزل منها مقدار ١٠ سنتيمترات ثم تعطلت آلة دفع المياه بسبب انكسار برغي فيها ولكن هذا لا يمنع من وصولها في ضحوة هذا النهار الى الحوض التحتاني ومنه الى المنازل اما الحوض الفوقاني فان المياه لا تبلغه الا مساء

الديوان الحربي العرفي

ورد في الصحف التركية الصادرة في ١٤ تشرين الاول ما تعريبه :

استقالت هيئة الديوان الحربي العرفي ، وقد قبل المرجع العالي هذه الاستقالة واذ كان وجود هيئة عرفية الى انتهاء المدة المقررة للحكم العرفي من الضروري فسيعين هيئة غيرها

اما الهيأة الجديدة فستعين برآسة عبدالله باشا

وورد في الاعداد الصادرة في ١٥ منه انه سيعين لرآسة الديوان العرفي يوسف كنعان باشا رئيس الديوان العرفي في اطنه سابقاً انه ولم تذكر جريدة من الجرائد التركية اسباب هذه الاستقالة

الروزنامة الاهلية

في بيروت

صدرت لعام ١٩١١ موضوعة على كرتونة موقعاً عليها الجدول بطريقة استحسنتها الحلات التجارية اجمع من حيث السهولة ورياضة النظر اما شكلها فتركة

اقول الشاعر

« وتقويم » غدا يجلو
سناه الشمس والقمرا
(يزيدك شكله حسنا
اذا مازدته نظرا)

احتجاج العثمانيين

على قتل فرار

ارسل زهراب افندي مبعوث الاستانة الموجود الآن في باريز الى جريدة (الفرانسيمانه) احتجاجاً على قتل حكومة اسبانيا العالم الاسباني الشهير (فرار) وذلك باسم احرار العثمانيين عامة واليك تعريبها عن الصحف التركية

ارفع صوتي باسم جميع احرار العثمانيين مظهرا التأسف والانفعال الذي خاسرنا جميعاً بقتل فرار

ان هذه الجناية الفظيعة المدهشة لم تمس بشرف حاكمية اسبانيا العامة فقط بل انها مست الانسانية جمعاء لعدم مراعاة قواعد العدالة واصولها . وان حكومة اسبانيا قد لوثت تاريخها بلطخة سوداء لا تمحى الى الابد . وان احرار العثمانيين يشاركون ابناء اسبانيا النجباء بالحزن على فقيدهم العظيم وفي الختام نتمنى قبول فائق الاحترام

وقد شار كه طنين في هذا الاحتجاج بعد ان نشرت برقيته

لائحة اصلاحات اليمن

احيلت اللائحة الاصلاحية التي وضعت ليجري بها العمل في الخطة اليمانية الى طلعت بك ناظر الداخلية وسيتذاكر بها مجلس الوكلاء

اسقط المرتب امس اسم جرجي افندي ديمتري سرسق بين اللجنة المنتخبة لاحياء مكتب الصنائع فلزم التنبيه

وصل الى الاستانة فون درغولج باشا فقوبل بالاحترام العسكري وعزفت له الموسيقى العسكرية ولما نزل من القطار قال للجند (لتحيى الامة العثمانية وادامكم الله ايها الجند للامة)